

المؤتمر الدولي وشروط المشاركة العربية

د. محمد عبد العزيز ربيع

من الملاحظ أن الحديث عن عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط قد توقف وحل محله الحديث عن عقد لقاء دولي يجمع الأطراف المعنية. المؤتمر الدولي يوحى عادة بأن من صلاحياته اتخاذ قرارات ملزمة، بينما اللقاء الدولي هو مجرد اجتماع لتبادل الآراء بين أطراف معنية بقضايا مشتركة. تحتاج عملية التحضير لمؤتمر تتوفر له احتمالات النجاح شهورا وأحيانا سنينا من العمل المتواصل، وهو ما لم يتوفر للمؤتمر المقترح عقده في شهر نوفمبر القادم. وعلى سبيل المثال، قام وزير خارجية أمريكا الأسبق، السيد جيمس بيكر بإحدى عشرة رحلة لمنطقة الشرق الأوسط على مدى 11 شهرا للتحضير لمؤتمر مدريد في عام 1991، كما قام بإعطاء رسائل تطمينات لكافة المشاركين لضمان مشاركتهم، وإن غلب على تلك التطمينات طابع التناقض. وعلى الرغم مما استثمر في التحضير لمؤتمر مدريد من وقت وجهد، إلا أنه فشل. ويعود أهم أسباب الفشل لطبيعة النظرية الأمريكية في حل النزاع، وهي نظرية تم تطويرها لحل خلافات ذات طبيعة مصلحة تركزت أساسا حول خلافات العمال مع أرباب العمل.

تنقسم مسببات النزاع إلى نوعين من القضايا: قضايا مصلحة تخضع في الغالب للحلول الوسط، وقضايا مبدئية لا تخضع في معظمها للحلول الوسط. القضايا ذات الطبيعة المصلحية كالاخلاف حول الإجازات السنوية والضمانات الصحية للعمال تتغير عادة بتغير الظروف المعيشية والاقتصادية، وهذا يجعل من السهل التوصل إلى حلول وسط بالنسبة لها. أما القضايا ذات الطبيعة المبدئية أو المصيرية كالحقوق الوطنية وحق تقرير المصير والسيادة بالنسبة للشعوب فهي قضايا مصيرية لا تخضع لتغير الظروف الحياتية، وهذا يجعلها تستعصي عادة على الحلول الوسط. لذا يحتم حل الخلافات المبدئية اعترافات متبادلة من أطراف النزاع بما للغير من حقوق مصيرية. الخلافات بين الفلسطينيين ويهود إسرائيل هي خلافات مبدئية لا يمكن حلها إلا باعتراف كل طرف بما للآخر من حقوق يعتمد عليها وجوده كمجتمع وكيونته كدولة.

وما دام اللقاء الدولي المرتقب لا يسعى لتحقيق مثل هذا التوافق، وأن رئيس وزراء إسرائيل يحاول التهرب من استحقاقات النزاع وكسب المزيد من الوقت بينما تستمر إسرائيل بارتكاب المزيد من الجرائم، خاصة في الضفة الغربية، فإن المشاركة العربية لا يجوز أن تكون غير مشروطة. إن إسرائيل تعمل على الاستيلاء على المزيد من الأراضي، وقتل المزيد من الشباب، وإلحاق المزيد من الدمار بالمؤسسات الوطنية للشعب الفلسطيني، والقضاء على احتمالات بروز قيادات جديدة، والعمل على إيصال الشعب إلى قناعة راسخة مفادها أنه شعب مهزوم بلا قيادة، تربي على التبعية، لا يقوى على المقاومة، ولديه القابلية للاستعباد. ومن أجل الإخلال بهذه المعادلة يتوجب على العرب جميعا عدم الاستجابة للدعوة الأمريكية إلا ضمن شروط واضحة، كما أن عليهم أن يطرحوا خطة سلام متكاملة ذات آلية للتنفيذ، سواء ذهبوا إلى المؤتمر أم لم يذهبوا. إن المشاركة العربية دون هذه الشروط سوف تدعم المتطرفين وتعمق إحساس الشعوب العربية بأن أنظمة الحكم في بلادهم تابعة لأمريكا ومنصاعة لأوامر إسرائيل.

الشروط التي أرى المطالبة بها وعدم المشاركة بدونها هي: وقف كافة النشاطات الاستيطانية في الضفة الغربية، البدء الفوري بتفكيك المستوطنات التي أعلن شارون العزم على تفكيكها قبل غيبوبته، خروج القوات الإسرائيلية من المدن والمناطق التي أعادت احتلالها منذ عام 2000، وقف عمليات البناء في جدار الفصل العنصري، وضع حد نهائي لعمليات الاجتياح والاعتقال

والدمار التي تمارسها إسرائيل كهواية بشكل يومي تقريبا. أما فيما يتعلق بأمريكا فلا بد من موافقتها على إرسال قوة سلام دولية لفلسطين لحماية الشعب الفلسطيني وتحريره من الاستعمار الإسرائيلي، ومساعدته على بناء مؤسساته الوطنية. إن أية خطة سلام لا بد وأن تبدأ بهذه الخطوات، ولذا لتبدأ إسرائيل وأمريكا في اتخاذها اليوم إذا كانت لديها النية لتحقيق السلام وإعادة الاستقرار لمنطقة الشرق الأوسط.

لقد عارضت أمريكا في الماضي مشاريع قرارات تقدمت بها دول عربية لمجلس الأمن الدولي تطالب بإرسال قوة سلام وأمن دولية إلى فلسطين لحماية الشعب الفلسطيني. ولذا فإن من المتوقع أن تعترض أمريكا على مثل هذه الخطوة مجدداً. إن أمريكا التي تطالب بحماية المظلومين والمستضعفين في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وتطالب حتى بحماية من كانوا ضحايا عدوانها على العراق وأفغانستان، تستمر في تزويد الدولة اليهودية بالعتاد الحربي والدعم السياسي للاستمرار في سياستها العدوانية اللإنسانية بحق الشعب الفلسطيني. وإذا كانت إدارة بوش بحاجة ماسة لعقد لقاء دولي، فإن عليها، على أقل تقدير، أن تتخذ خطوة إنسانية تعلن من خلالها الرغبة في تحقيق السلام والاعتراف بأن للشعب الفلسطيني حقوقاً بحاجة لحماية. أما فيما يتعلق بقوة حفظ السلام والأمن المقترحة فيجب أن لا تقل عن 60 ألف جندي حتى يكون بإمكانها حفظ الأمن والمساعدة في مكافحة الإرهاب الذي لا تتوقف أمريكا عن المناداة بمكافحته، وتقديم العون للفلسطينيين لبناء مؤسسات دولتهم وإعادة الأمن للأطفال المعذبين.

إن على العرب اغتنام فرصة انعقاد الدورة الحالية لهيئة الأمم المتحدة وتقديم اقتراح لمجلس الأمن بتشكيل قوة سلام وأمن خاصة بفلسطين، كما أن عليها أن تتقدم بمشروع قرار مماثل للهيئة العامة للجمعية العمومية، وذلك لدعم مطالبها السلمية وحقوقها السياسية والإنسانية. كما أن على العرب عامة، والسلطة الفلسطينية خاصة أن تبدأ حملة إعلامية دولية لا تتوقف للترويج لمطالبها العادلة وطرح مشروعها للسلام. وفي حالة الفشل في استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي بتشكيل قوة السلام والأمن المقترحة، فإن على منظمات المجتمع المدني العربية الاتصال بكافة قوى السلام في العالم لتنظيم يوم عالمي للتظاهر، تعلن فيه غضبها على سياسة أمريكا ومناهضتها للعنصرية الإسرائيلية. وسنحاول في المقال القادم طرح إطار عام لمشروع سلام عربي في مقدوره كسب تعاطف الرأي العام العالمي وتأييد قوى السلام الدولية، وقابل للتنفيذ إذا كان للطرف الآخر نية في تحقيق السلام.

لنشر يوم الثلاثاء 2-10-2007

د. محمد عبد العزيز ربيع professorrabie@yahoo.com

www.yazour.com